الأمم المتحدة

A

Distr.
GENERAL

A/51/828
14 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
البند ٤٠ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا

تقرير الأمين العام

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٩٨/٥١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، الذي قررت الجمعية العامة بموجبه تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، لمدة ثلاثة أشهر أخرى، أي حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧، وطلبت مني أن أقدم توصيات بشأن كيفية إعادة تصميم هيكل البعثة وملاك موظفيها لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها الجديدة بعد توقيع اتفاق السلام الوطيد والدائم.

أولا - مقدمة

٢ - أبلغت الجمعية العامة ومجلس الأمن أن شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ قد شهد ذروة عملية التفاوض بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الوطني الثوري الغواتيمالي، التي أنهت ستة وثلاثين عاما من المواجهة المسلحة. وخلال النصف الأول من هذا الشهر، وقعت ثلاثة اتفاقات هامة، وهي الاتفاق المتعلق بوقف إطلاق النار النهائي (S/1996/1045، المرفق) والاتفاق المتعلق بالتعديلات الدستورية والنظام الانتخابي والاتفاق المتعلق بأسس اندماج الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في الشرعية (A/51/776-S/1997/5)، وذلك في أسلو وستوكهولم ومدريد، على التوالي. وهذه المفاوضات، التي بدأت تحت رعاية الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ قد اختتمت بنجاح في مدينة غواتيمالا في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وذلك بتوقيع الاتفاق المتعلق بالجدول الزمني لتنفيذ اتفاقات السلام والوفاء بها والتحقق منها والاتفاق المتعلق بالسلام الوطيد والدائم (A/51/796-S/1997/114، المرفقان الأول والثاني). واتفاق السلام هذا، الذي تضمن إعمال كافة اتفاقات السلام التي أبرمت بين الطرفين المعنيين منذ عام ١٩٩٤، قد وقع في احتفال رسمي بالقصر

140397 140397 97-06958

الوطني بحضور السيد الرئيس الفارو ارزو ورؤساء دول أعضاء عديدة وممثليها وسلفي، السيد بطرس بطرس غالى، الذي قام بتوقيع الاتفاق باسم الأمم المتحدة.

٣ - وفيما يلي الاتفاقات التي وقعت بين الطرفين منذ عام ١٩٩٤ والمشار إليها في الفقرة السابقة:

الاتفاق الإطاري لاستئناف عملية التفاوض (A/49/61-S/1994/53، المرفق)

الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان (A/48/928-S/1994/448، المرفق الأول)

الاتفاق المتعلق بالجدول الزمني للمفاوضات الرامية إلى إقامة سلم وطيد ودائم (A/48/928-S/1994/448، المرفق الثاني)

الاتفاق المتعلق بإعادة توطين جماعات السكان التي شردها النزاع المسلح (A/48/954-S/1994/751، المرفق الأول)

الاتفاق المتعلق بإنشاء لجنة لبيان انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف الماضية التي سببت معاناة الشعب الغواتيالي (A/48/954-S/1994/751، المرفق الثاني)

الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين (A/49/882-S/1995/256، المرفق)

الاتفاق المتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية وحالة الزراعة (A/50/956، المرفق)

الاتفاق المتعلق بتعزيز السلطة المدنية ودور القوات المسلحة في مجتمع ديمقراطي (A/51/410-S/1996/853، المرفق)

الاتفاق المتعلق بوقف إطلاق النار النهائي (S/1996/1045، المرفق)

الاتفاق المتعلق بالتعديلات الدستورية والنظام الانتخابي (A/51/776-S/1997/51، المرفق الأول)

الاتفاق المتعلق بأسس اندماج الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في الشرعية (A/51/776-S/1997/51، المرفق الثاني)

الاتفاق المتعلق بالجدول الزمني لتنفيذ اتفاقات السلام والوفاء بها والتحقق منها (A/51/796-S/1997/114، المرفق الأول)

الاتفاق المتعلق بالسلام الوطيد والدائم (A/51/796-S/1997/114، المرفق الثاني)

٤ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أصدر كونغرس غواتيمالا بيانا يتضمن الإعراب عن الارتياح إزاء هذا الإنجاز والتقدير للأمم المتحدة ومجموعة أصدقاء عملية السلام (اسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية) لما قدم منهما من دعم لغواتيمالا دون أي شرط طوال عملية التفاوض. وطالب الكونغرس أيضا الطرفين بالامتثال لالتزاماتهما في نطاق الإطار الزمني المحدد، وأعلن بحزم عن تعهده باتخاذ كافة الخطوات التشريعية المتوخاة في الاتفاقات من أجل تعزيز السلام. وكانت هناك استجابة لدعم الكونغرس لعملية السلام من قبل مجموعة واسعة النطاق بالمجتمع الغواتيمالي.

٥ - وأظهر المجتمع الدولي ارتياحه إزاء التوصل إلى السلام بعد طول انتظار. وفي أعقاب توقيع اتفاقات السلام، قام المانحون الثنائيون والوكالات التعاونية بإبداء المساندة في اجتماع الفريق الاستشاري الذي عقد ببروكسل في ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ في ظل تنسيق مصرف التنمية للبلدان الأمريكية[1]. وانتهى هذا الاجتماع بإعلان مجتمع المانحين الدوليين تبرعه بمعونة يناهز مجموعها ١,٩ بليون دولار من أجل الأنشطة المتصلة بالمشاريع بالفترة من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٠. وركز المشاركون في هذا الاجتماع، بصفة خاصة، على ضرورة تعزيز المؤسسات الديمقراطية بغواتيمالا إلى جانب حكم القانون، وتحسين كفاءة الخدمات العامة، والتعجيل بالنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية على نحو منصف. وكان ثمة تشديد أيضا على ضرورة الاهتمام بتركيب غواتيمالا الذي يتسم بتعدد الإثنيات والثقافات واللغات، وكفالة استفادة كافة المجتمع من عائد السلام.

٦ - وخلال الشهرين الأولين من عام ١٩٩٧، اتخذت خطوات عديدة من أجل تنفيذ اتفاقات السلام. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، أذن مجلس الأمن بأن يلحق بالبعثة لمدة ثلاثة أشهر فريقا مؤلفا من ١٥٥ مراقبا عسكريا مع ما يلزم من الموظفين الطبيين للتحقق من اتفاق وقف إطلاق النار النهائي (القرار ١٠٩٤ (١٩٩٧)). وبغية الامتثال للأحكام الدستورية، وافق كونغرس غواتيمالا رسميا على عملية الوزع هذه بموجب المرسوم ٩٧/١٤ المؤرخ ١١ شباط/فبراير ١٩٩٧. وكان ثمة تبادل لرسالتين مؤرختين ٢٤ كانون الثاني/يناير و ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، مما أدى إلى تكملة اتفاق مركز البعثة المبرم حاليا بين الأمم المتحدة وحكومة غواتيمالا بملحق مناسب. وفي ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٧ أبلغت مجلس الأمن أن التحقق من وقف إطلاق النار سوف يبدأ في ٣ آذار/مارس ١٩٩٧، وأن فريق المراقبين العسكريين سوف يكون موجودا ومستعدا للعمل على نحو كامل بحلول هذا الموعد (S/1997/123).

٧ - وتنفيذ الأحكام الأخرى في اتفاقات السلام قد مضى قدما إلى الأمام في الأسابيع الأخيرة. ووفقا للفرع الخامس من الاتفاق المتعلق بالجدول الزمني لتنفيذ اتفاقات السلم والوفاء بها والتحقق منها (A/51/756-S/1997/114، المرفق)، أنشئت في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٧ لجنة متابعة تنفيذ اتفاقات السلام، وكلفت بالإشراف على تنفيذ الاتفاقات، وقد عقدت هذه اللجنة منذ ذلك الوقت جلسات أسبوعية. وتشكيل هذه اللجنة يقاس تنوع الجهات الفاعلة التي ستكون هناك حاجة إلى دعمها من أجل الإبقاء على مسيرة عملية السلام في طريقها خلال السنوات القادمة. وبالإضافة إلى ممثلين عن كل من الطرفين، تضم اللجنة أربعة مواطنين من مختلف القطاعات ونائب من الكونغرس ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق.

٨ - واتخذت خطوات أيضا لإقامة عنصر أساسي آخر من عملية السلام، وهو لجنة بيان الأحداث الماضية المنصوص عليها في الاتفاق المناظر (A/48/954-S/1994/751، المرفق الثاني) وبعد التشاور مع الأطراف، عينت السيد كريستيان ثوموشات الذي كان خبيرا مستقلا بشأن غواتيمالا لدى لجنة حقوق الإنسان من عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٣ ليكون العضو الدولي باللجنة، وفي ٢٢ شباط/فبراير، أعلن إسما المفوضين الغواتيماليين، وهما السيدة أوتليا لوكس كوتي والسيد ادغار بالسلز توجو. ويجري الاضطلاع في الوقت الراهن بالأعمال التحضيرية اللازمة بشأن التمويل والسوقيات والإجراءات.

٩ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أبلغت رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن أنني قد قررت تعيين السيد جان ارنو، الذي كان مراقبا للأمم المتحدة في عملية السلام منذ حزيران/يونيه ١٩٩٢ كما كان منظما للمفاوضات منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، ممثلا خاصا لي ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا (A/51/794-S/1997/106). وقد بدأ تعيينه في ١ آذار/مارس ١٩٩٧، وهو الموعد الذي كان السيد دافيد ستيفن الذي رأس البعثة بتميز بالغ منذ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ قد أنجز مهمته فيه. وفي نفس الرسالة، قلت إن اسم البعثة سوف يتغير إلى "بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، منذ ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ من أجل إبراز ولايتها الجديدة، مع الاحتفاظ باسمها المختص (MINUGUA).

ثانيا - أنشطة التحقق الجديدة التي ستضطلع بها البعثة

١٠ - تمثل مجموعة الاتفاقات الواردة في الفقرة ٣ مشروعا للسلام والمصالحة والتنمية. وهي تشمل التزامات مفصلة بشأن القضايا السياسية والتشريعية والاجتماعية والاقتصادية والزراعية والإثنية والعسكرية إلى جانب قضايا الأمن العام، وهي كلها داخلة في جدول أعمال وطني شامل. والاتفاق المتعلق بالجدول الزمني لتنفيذ اتفاقات السلام والوفاء بها والتحقق منها يمثل دليلا تفصيليا لتنفيذ تلك الالتزامات. وهو يعرض جدولا زمنيا لتنفيذها منذ عام ١٩٩٧ وحتى نهاية عام ٢٠٠٠ في ثلاث مراحل مستقلة: والمرحلة الأولى، ومدتها ٩٠ يوما (حتى ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٧) تنص، في جملة أمور، على إنشاء لجان مشتركة عديدة بشأن تسريح ودمج أعضاء الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي وإصلاح النظامين القضائي والانتخابي، وحقوق السكان الأصليين، وتحديث الفرع التشريعي؛ والمرحلة الثانية التي تغطي بقية عام ١٩٩٧ تسلط الضوء على الاستثمار الاجتماعي والإنتاجي، وتحديث الإدارات الحكومية وتخليصها من المركزية، وإصلاح الإدارة العامة، والتنمية الريفية، والإصلاح الضريبي، وإعادة تشكيل نظام الأمن العام والدفاع الوطني؛ والمرحلة الثالثة تشمل المضي في تطوير التدابير السالفة الذكر، وتنفيذ توصيات مختلف اللجان المشتركة، وتشجيع الاضطلاع بإصلاح تشريعي واسع النطاق بشأن قضايا من قبيل قانون العقوبات، وإدارة العدالة، وملكية الأراضي، وطابع غواتيمالا الذي يتسم بتعدد الإثنيات والثقافات واللغات.

١١ - ووفقا لطلب الطرفين في الاتفاق الإطاري المبرم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (A/49/61-S/1994/53، المرفق) وكذلك الطلبات المماثلة المقدمة من الطرفين في كافة الاتفاقات الموقعة ومنذ ذلك الوقت، يلاحظ أن الفرع السادس من الاتفاق المتعلق بالجدول الزمني لتنفيذ اتفاقات السلم والوفاء بها والتحقق منها يشدد

على أن التحقق الدولي أمر ضروري من أجل بلوغ مزيد من التيقن فيما يتصل بعملية التنفيذ وكذلك من أجل تعزيز الثقة في دعم السلام. ومن ثم، فقد طلب الطرفان من الأمين العام للأمم المتحدة أن يتحقق من كافة الاتفاقات الموقعة بينهما. وهما يطالبان أيضا بأن تصبح بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، التي تتضمن ولايتها حاليا مهمة التحقق على صعيد حقوق الإنسان، عنصرا مكونا للبعثة الجديدة، التي تشمل اختصاصاتها مهام التحقق والمساعي الحميدة والخدمات الاستشارية والإعلام. ويطلبان كذلك أن يؤذن للبعثة بأن تتنقل وتجتمع دون أي قيد في كافة أنحاء البلد، وأن تجري مقابلات مع أي شخص أو أية هيئة بحرية تامة وفي سرية كاملة، وأن تحصل على المعلومات ذات الصلة. كما يطلبان أن تضم البعثة ما تحتاجه من مسؤولين وخبراء دوليين ووطنيين، وأن يكون من حقها أن تحصل على المساعدة والتعاون مع المنظمات الدولية التي تضطلع بولاية ذات صلة بالمسائل الداخلة في اتفاقات السلام. والطرفان يطلبان أيضا أن تكون مدة ولاية البعثة هي نفس مدة الجدول الزمني لتنفيذ اتفاقات السلام والوفاء بها والتحقق منها، أي أربعة سنوات من عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٠.

ثالثا - تنقيح هيكل البعثة وملاك موظفيها

١٢ - اقتصرت ولاية بعثة التحقق من حقوق الإنسان في غواتيمالا حتى الآن على التحقق من تنفيذ الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان (A/48/928-S/1994/448، المرفق الأول) وجوانب حقوق الإنسان في الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين (A/49/882-S/1995/256، المرفق). وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت البعثة بالأنشطة ذات الصلة في مجال بناء المؤسسات. وانعكست هذه المهام في هيكل بعثة التحقق من حقوق الإنسان في غواتيمالا وملاك موظفيها. وتحمل اتفاقات السلام البعثة المزيد من المسؤوليات، مما سيتطلب خبرة أوسع نطاقا بكثير.

١٣ - وعند تناول إعادة هيكلة بعثة التحقق من حقوق الإنسان في غواتيمالا، لم يدخر جهد لتمكين البعثة من تنفيذ مهام تحقق أوسع نطاقا دون زيادة مناظرة في الموارد. وتشمل هذه السياسة: (أ) تحديد أفراد البعثة الحاليين ذوي الخبرة في المجالات الجديدة المشمولة بالاتفاقات؛ (ب) توفير تدريب خاص لبقية الموظفين لتمكينهم من إنجاز الولاية الجديدة؛ (ج) الحصول على التعاون من وكالات الأمم المتحدة ذات الخبرة في المجالات المشمولة بالاتفاقات؛ (د) مواصلة استخدام متطوعي الأمم المتحدة في مقر البعثة؛ فضلا عن (هـ) تعيين موظفين غواتيماليين من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة، حسب الاقتضاء. وستنفذ هذه السياسة على أساس متواصل بهدف تعزيز كفاءة البعثة خلال مدة ولايتها.

١٤ - والتوصيات المتعلقة بتزويد البعثة بالموظفين المبيَّنة أدناه مكيَّفة وفقا لمتطلبات الجدول الزمني للتنفيذ والوفاء والتحقق.

مكتب رئيس البعثة

١٥ - سيساعد رئيس البعثة أربعة موظفين من الفئة الفنية والعدد الضروري من موظفي الدعم. وسيظل مراقب شرطة أقدم وضابط اتصال عسكري أقدم ملحقين بهذا المكتب.

المنسق الميداني

١٦ - سيتحمل المنسق الميداني كامل المسؤولية عن تنسيق عمل المكاتب الإقليمية في كافة أنحاء غواتيمالا بمساعدة موظف فني مبتدئ، ومتطوع من متطوعي الأمم المتحدة والعدد الضروري من موظفي الدعم.

مجالات التحقق في مقر البعثة

١٧ - يستلزم سريان مفعول اتفاقات السلام إنشاء خمس مجالات مستقلة للتحقق، يرأس كل مجال منها رئيس يخضع لإشراف رئيس البعثة. وستكون هذه المجالات منظَّمة على النحو التالي:

(أ) حقوق الإنسان: ستواصل البعثة في هذا المجال تلقي الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وتحليلها ومتابعتها والتحقق من الامتثال للالتزامات ضمن الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان. ونظرا لحساسية المعلومات المتداولة في هذا المجال، ينبغي أن تكون جميع الوظائف الفنية وظائف دولية. وستشمل رئيسا، وخمسة موظفين من الفئة الفنية، ومتطوعين من متطوعي الأمم المتحدة والعدد الضروري من موظفي الدعم.

(ب) شؤون السكان الأصليين: كانت وحدة شؤون السكان الأصليين القائمة ضمن بعثة التحقق من حقوق الإنسان في غواتيمالا لا تقوم حتى الآن إلا بالتحقق من جوانب حقوق الإنسان في الاتفاق بشأن هوية وحقوق السكان الأصليين. ونظرا لأنه مطلوب من البعثة الآن أن تحقق في جميع جوانب هذا الاتفاق، يرى أن تشمل هذه الوحدة رئيسا، وأربعة موظفين من الفئة الفنية، ومتطوعين من متطوعي الأمم المتحدة والعدد الضروري من موظفي الدعم. وسوف لا يدخر جهد من أجل انتقاء وتعيين موظفين فنيين من السكان الأصليين في هذه الوحدة.

(ج) الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والزراعية: نظرا لما يتسم به الاتفاق بشأن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والحالة الزراعية من تعقيد، يتحتم أن تحصل البعثة على المساعدة من وكالات وبرامج الأمم المتحدة ذات الخبرة في هذا المجال. ويشمل العدد اللازم من الموظفين رئيسا، موظفين من الفئة الفنية، ومتطوعين من متطوعي الأمم المتحدة والعدد الكافي من موظفي الدعم.

(د) تعزيز السلطة المدنية ودور الجيش في مجتمع ديمقراطي: ستقوم البعثة في هذا المجال بالتحقق في مسائل إصلاح الأمن العام، والجهاز العسكري والجهاز القضائي والإصلاحات التشريعية والدستورية. وسيشمل ملاك موظفيها رئيسا، وأربعة موظفين من الفئة الفنية، وضابطي اتصال عسكريين، ومراقبي شرطة مدنية والعدد الضروري من موظفي الدعم.

(هـ) إعادة التوطين والإدماج: ستقوم الوحدة في هذا المجال بالتحقق من الالتزامات في اتفاقين هما، الاتفاق بشأن إعادة توطين جماعات السكان التي شردها النزاع المسلح والاتفاق بشأن أساس إدماج الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في الشرعية. وسيشمل العدد اللازم من الموظفين رئيسا، وموظفين من الفئة الفنية، وضابط اتصال عسكري، ومراقب شرطة مدنية والعدد الضروري من موظفي الدعم.

١٨ - وكما هو موضح في الفقرة ٦ أعلاه، هناك فريق من المراقبين العسكريين ملحق حاليا بالبعثة وخاضع لسلطة مجلس الأمن، لفترة محدودة مدتها ثلاثة أشهر، وفي إطار ميزانية مستقلة، ومهمته التحقق من اتفاق وقف إطلاق النار. لذلك فإن هيكل هذا الفريق وموظفيه غير مشمولين في عملية إعادة الهيكلة هذه.

١٩ - وستظل البعثة في حاجة إلى ضباط اتصال عسكريين ومراقبي شرطة مدنية بهدف تغطية الجانب العسكري والجانب المتعلق بالشرطة في الاتفاقات وإقامة صلة مع نظرائهم الغواتيماليين. ويرى أن يظل عدد ضباط الاتصال العسكريين في مستوى قوامه المأذون به حاليا البالغ ١٧ فردا (بمن فيهم ضابط الاتصال العسكري الأقدم)، بينما سيخفض عدد مراقبي الشرطة المدنية إلى ٣٨ فردا (بمن فيهم مراقب الشرطة الأقدم) من مستوى القوام المأذون به حاليا البالغ ٥٣ فردا. وفي البعثة الجديدة، سيعين هؤلاء الضباط في فرق التحقق الإقليمية أو سيكلفون بالعمل في مجالات تحقق محددة كالمهام الوارد وصفها في الفقرتين الفرعيتين (د) و (هـ) من الفقرة ١٧ أعلاه. وسيواصل الضابط العسكري وضابط الشرطة الأعلى مرتبة أداء العمل بصفة استشارية لدى رئيس البعثة.

الإدارة

٢٠ - لا يعتقد بأن من الضروري الزيادة في الهيكل الحالي لإدارة بعثة التحقق من حقوق الإنسان في غواتيمالا ولا في ملاك موظفيها. وسيتم استعراض الاحتياجات الإدارية والسوقية الملائمة على ضوء تجربة السنتين الماضيتين.

المكتب القانوني

٢١ - يتكون المكتب القانوني من اثنين من الموظفين من الفئة الفنية وما يلزم من موظفي الدعم.

مكتب المتحدث

٢٢ - في ضوء الحاجة إلى متحدث، يكرس نفسه طول الوقت لإجراء الاتصالات مع وسائط الإعلام المحلية والدولية، ينبغي أن يكون هذا المكتب منفصلا عن مكتب الإعلام. ويضم المكتب المتحدث وما يلزم من موظفي الدعم.

مكتب الإعلام

٢٣ - يشترط الاتفاق بشأن الجدول الزمني لتنفيذ اتفاقات السلام والوفاء بها والتحقق منها أن يكون الإعلام الجماهيري واحدا من الأركان الأساسية الأربعة التي تقوم عليها أنشطة البعثة. ومن ثم، ينبغي دمج مكتب الإعلام السابق مع وحدة تعزيز حقوق الإنسان والتعليم السابقة تعزيزا للإعلام والتعليم والدعوة فيما يتعلق بالالتزامات الناشئة عن الاتفاقات ونتائج التحقق والتنفيذ. ويضم الموظفون رئيسا وثلاثة موظفين من الفئة الفنية وموظف محلي واحد للإعلام ومتطوع واحد من متطوعي الأمم المتحدة وما يلزم من موظفي الدعم.

المساعدة التقنية

٢٤ - ليس من المتوخى إجراء أية تغييرات بهذا المكتب الذي سوف يواصل الاتصال بالمانحين الحكوميين الدوليين والثنائيين والمجتمع غير الحكومي. ويتكون موظفوه من رئيس وموظف واحد من الفئة الفنية وما يلزم من موظفي الدعم.

المكاتب الإقليمية والمكاتب الفرعية

٢٥ - وقد ارتأى أعضاء البعثة الأولية التي زارت غواتيمالا في عام ١٩٩٤ أن نجاح بعثة التحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا سيعتمد إلى حد كبير على مدى كفاية انتشارها في أنحاء البلد. وأوصوا في هذا الصدد بإنشاء ثمانية مكاتب إقليمية وخمسة مكاتب فرعية. وأثبتت تجربة البعثة منذ ذلك الحين أهمية هيكل المكتب الإقليمي الذي قد يكون أعظم أصول البعثة. إذ تساعد هذه المكاتب على بناء الثقة الجماهيرية في عملية السلام، خصوصا في المناطق التي تأثرت بالصراع المسلح. وفي المرحلة الجديدة التي تلي توقيع اتفاقات السلام، سيكون من شأن استمرار وجود البعثة على الصعيد المحلي تعزيز أهداف المصالحة الوطنية والتنمية وهما عنصران هامان في نجاح العملية.

٢٦ - وثمة رأي بأن هيكل المكاتب الإقليمية والمكاتب الفرعية الحالية وملاك موظفيهما ينبغي لهما أن يظلا تقريبا بدون تغيير. ومع ذلك، يبدو من الضروري الاحتفاظ بوجود دائم صغير، بأقل تكلفة ممكنة، في بوبتين (بيتين)، من أجل إتاحة الفرصة لإجراء تغطية وافية لمحافظة بيتين التي تضم ثلث إقليم غواتيمالا. وبالإضافة إلى ذلك، من المستصوب أن تكون جميع وظائف المنسق الإقليمي برتبة ف - ٤ وجميع وظائف موظفي الشؤون السياسية الإقليميين برتبة ف - ٣ وذلك من أجل تحقيق المساواة بين المكاتب الإقليمية الثمانية.

٢٧ - ومن المقدر، لكي تضطلع البعثة بولايتها الموسعة، أن ثمة حاجة إلى ٧١ وظيفة من الفئة الفنية وما فوقها. وتُقدر المتطلبات المالية ذات الصلة بما في ذلك متطلبات موظفي الدعم والتكاليف التشغيلية عن الفترة من ١ نيسان/أبريل حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، بمبلغ صاف مقداره ٢١ مليونا من الدولارات. وتُقدر تكلفة فترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩، بافتراض تحقق نفس المستوى الشهري من النفقات الذي يبلغ ٢,٣ مليون دولار، بحوالي ٥٦ مليون دولار.

رابعا - الملاحظات

٢٨ - دخلت عملية السلام الغواتيمالية مرحلة جديدة مليئة بالتحدي. ولن يكون التنفيذ مهمة سهلة. فسوف ينطوي على إجراء تغيير حاسم في مجالات ثبت فيها في الماضي أن تحقيق ذلك يتم ببطء أو أنه بعيد المنال. إذ أنه يستلزم إرادة سياسية دائبة خلال السنوات القادمة والالتزام بروح السرعة التي سادت في السعي نحو حل تفاوضي للصراع المسلح. وقد أخذ بناء روح توافق الآراء بين الطرفين وداخل المجتمع ككل مكانا بارزا حتى الآن في عملية السلام الغواتيمالية. ولا ينبغي له أن ينهض بدور أقل من ذلك في المستقبل إذا ما أريد تحقيق التوقعات التي نتجت عن اتفاقات السلام. كما سيكون من الضروري إجراء حوار متصل بين العناصر الفاعلة الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من أجل التقدم إلى الأمام بفعالية في المسائل الرئيسية مثل الأرض والضرائب والعدل والأمن العام واللامركزية والتنمية المحلية وتعدد الثقافات.

٢٩ - وباعتبار أن هدف البعثة هو التحقق، فإن مهمتها الأساسية هي العمل كضامن لتنفيذ الاتفاقات تنفيذا تاما. بيد أن البعثة تخدم، عند قيامها بذلك، غرضا هاما آخر، وهو بث روح الثقة داخل المجتمع ككل الأمر الذي سيتيح توفير زخم نحو الغايات الطموحة التي أنشأتها اتفاقات السلام لكي تصبح عملية لا رجعة فيها. وفي الوقت الذي تقع فيه أساسا مسؤولية تعزيز السلام على الطرفين والشعب الغواتيمالي، فإنني على يقين من أن روح الثقة في عملية السلام ستسهم إسهاما أساسيا في الحوار والمصالحة الوطنيين، مما سيفضي إلى سلام دائم وديمقراطية أرسخ.

٣٠ - وأوصي، في هذا الصدد، أن تأذن الجمعية العامة بتجديد ولاية بعثة التحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا (التي سيطلق عليها من الآن فصاعدا بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا) لفترة أخرى مدتها سنة واحدة، أي حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨، وتزويدها بالموارد المشار إليها في هذا التقرير.

الحواشي

(١) حضر اجتماع الفريق الاستشاري ممثلو منظمة الدول الأمريكية واللجنة الأوروبية. وحضرت من الوكالات المتخصصة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وحضر ممثلون أيضا عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبرنامج الأغذية العالمي وغير ذلك من هيئات الأمم المتحدة.

Map No. 3839 Rev. 3 UNITED NATIONS
March 1997

Department of Public Information
Cartographic Section